في الدّين العام: هل ستتمكن تونس من اجتياز جدار الديون؟

النقاط الرئيسية:

- **يتوقع وصول خدمة الدين في عام 2018 إلى مستوى قياسي يمثل 22 % من النفقات العمومية**
- **إرتفع سداد الدين الخارجي بصفة هائلة منذ عام 2017 وانقضاء فترة السماح التي أتاحها المانحون الأجانب لتونس**
- **أصبحت تكلفة الديون المحلية باهظة للغاية بعد التصويت على استقلال البنك المركزي التونسي ومنع إقراض الدولة مباشرة.**

العنوان : تطور خدمة الدين في تونس 2008-2018

إنتاج: المرصد التونسي الاقتصاد

المصدر: وزارة المالية

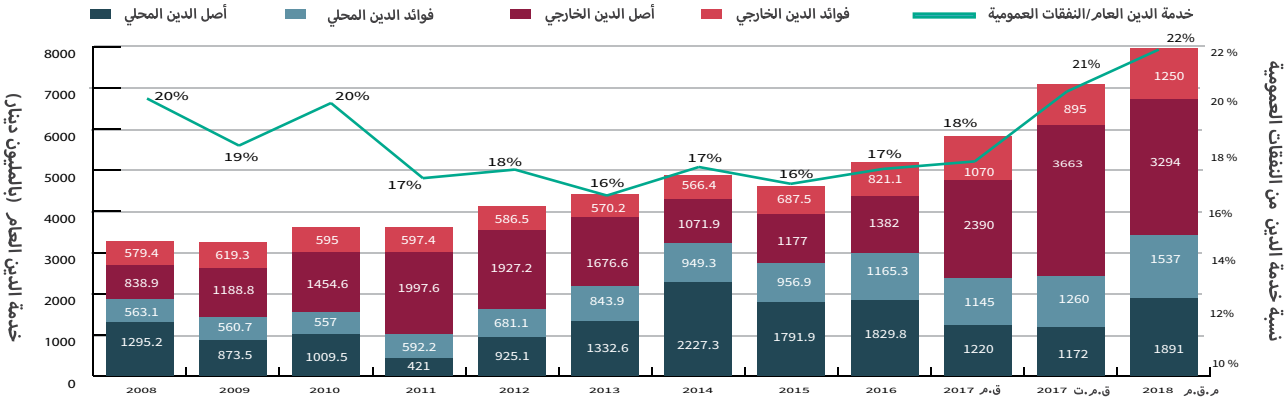

بدأ الارتفاع الكبير للدين العام التونسي يؤثر على ميزانية الدولة عن طريق خدمة الدين، أي السداد السنوي للدين العام الداخلي والخارجي، بما في ذلك الفوائد. ومثلت دائما خدمة الدين أكبر بند من بنود نفقات الدولة بمتوسط قدره 19 % من النفقات العمومية بين عامي 2008 و 2018. بالرغم من انخفاض حصة خدمة الدين في النفقات العمومية من 20% في عام 2008 إلى 17% في عام 2011 لتستقر على هذا المستوى حتى عام 2016، فإنها قد انفجرت منذ عام 2017، ولكن بطريقة غريبة. وفي حين أن قانون المالية لعام 2017، الذي تمت المصادقة عليه في نهاية عام 2016، ينص على بلوغ خدمة الدين العام حوالي 5.8 مليار دينار، فإن قانون المالية التكميلي لسنة 2017، الذي تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2017، والذي حجبه التزامن مع المصادقة على قانون المالية لسنة 2018، عدل مبلغ خدمة الدين لعام 2017 إلى 7 مليارات دينار. أي فارق في التقدير يساوي 1.2 مليار دينار! وتفسر وزارة المالية سبب هذا الفارق بتسديد القرض القطري الذي علمنا بتاريخ سداده منذ حدث «تونس 2020» على الأقل حيث تعلق جزء من الوعود القطرية بإعادة جدولة ديوننا مع قطر. ومن ثم فإن عامي 2017 و 2018 يعلنان عن ما يسميه البعض «بجدار الديون» الذي يقابل بداية سداد جميع القروض التي قدمها المانحون الأجانب الذين أتاحوا لتونس فترات سماح لسداد معظم ديونها. وبالتالي، فإننا نلاحظ انفجارا في أصل الدين الخارجي الذي يتعين تسديده ابتداء من عام 2017. كما نلاحظ في العام نفسه ارتفاعا كبيرا في فوائد الدين المحلي بعد التصويت على استقلال البنك المركزي التونسي، مما أدى إلى ردع اللجوء إلى الديون المحلية. وفي ظل هذه التطورات المثيرة للقلق، هل ستكون تونس قادرة على اجتياز جدار الديون؟

الكاتب : شفيق بن روين | **البريد الإلكتروني:** Chafik.benrouine@economie-tunisie.org